

# ملكون وان ما اخذوه هو ملك للشعب؟

• لا بد من تحويل ديوان الرقابة المالية إلى سلطة الشعب مباشرة... وإعطاءه صلاحية كبيرة ابتداءً من التوقيف والتحقيق إلى كل شروط العدل ومحاربة المفسدين... وإضافة مهمات إلى مهمته المتمثلة في إعداد التقارير وتدوين الملاحظات عن مواقع الفساد والشخصيات المتورطة

الديوان الملكي، واعطاه صلاحية كبيرة ابتداءً من التوقيف والتحقيق إلى كل شروط العدل ومحاربة المفسدين، وإضافة مهمات إلى مهمته المتمثلة في إعداد التقارير وتدوين الملاحظات عن مواقع الفساد والشخصيات المتورطة، والتي في الغالب تظهر بعدم جدواها مع المعوقات المختلفة التي تبدأ بعدم استخدام الصلاحيات المختلفة لاسيما الخاصة بالمعالجة العملية للفساد. فالاتجاه والهدف هو المحافظة على الثروة الوطنية من الضياع والتبديد، والقضاء أشكال الفساد في الوزارات والأجهزة الحكومية، وإخضاع جميع المؤسسات الحكومية إلى الرقابة والسعي مبدئياً إلى تحديد دقيق ومفصل للموارد المالية للمملكة كافة والتدقيق في أوجه صرفها عن طريقه، وتشديد العقوبة المتعلقة بتبذير وبسرقة المال العام في قانون العقوبات، والإصرار على إرجاع المال العام الذي تثبت سرقته من المتورطين وإنزال العقاب المناسب بهم وفقاً للقانون.

المطالبات بالمكاشفة من أجل النهوض

المطالبات بإعلان كشف الذمم للمسؤولين

واظهار عدم امتلاكهم للثروات كلها من اجل التوصل إلى صيغ توافقية للخروج من الأزمة حيث إن تحقيق التنمية والنهوض بالبلاد يستوجب وضع استراتيجية وطنية مشتركة ومتكاملة تبدأ بالنظر في المسائل الوطنية التي تتركز أبناء الوطن وتتهي حالة الشتات الذي اخذ يتسع من جراء إحلال شعوب أخرى مكان الشعب البحريني عبر التجنيس السياسي، وانتشار التمييز عبر إهمال فئات شعبية من الحقوق وإهمال مناطقهم من الخدمات، وغيرها من مسائل، من اجل التمهيد إلى جويمكن الانطلاق منه إلى تطور البلاد بعد ان طال التخلف والظلم والاضطهاد، والبدء يكون بالحد من الفقر والبطالة وأزمة السكن وتحسين الأوضاع المعيشية والاقتصادية والاجتماعية والصحية للمواطن، بتطبيق سياسات الحد من الفقر ورفع العوز ورفع مستوى التأهيل المهني والتعليم وإيجاد فرص العمل المناسبة للمواطن، ومنع التجنيس السياسي وخطط تغيير التركيبة السكانية بالمحافظة على المواطن البحريني، ودعم وتطوير المؤسسات التنموية وتعزيز بناء القدرات البشرية العلمية والعمالية.

حقوق الانسان، وتطبيق الخطة الاقصائية التي لا تعترف بوجود الاخر وايدائه مهما كلف الثمن حتى ولو كان الوطن كله، ويظهر بوضوح الهدف الذي تسعى اليه هذه الخلية من خلال الامتناع عن كشف العديد من المسائل التي يسعى الشعب الى الوصول الى حقيقتها عن طريق البرلمان وغيره.

## السعي نحو الاعلان

إذا لم يستطع الشعب الضغط على المسؤولين على الاعلان وتطبيق ما بعد الاعلان من كشف الذمم فلا بد من الضغط في هذه الاجواء الفاسدة من اجل سن قوانين واضحة وشديدة لحماية المال العام ومحاربة الفساد بكل اشكاله، وبذلك سيكون ظاهراً الجديدة في محاربة الفساد، بالإضافة الى ذلك لا بد من تحويل ديوان الرقابة المالية الى سلطة الشعب مباشرة، وفصله عن

## ضرورة الاعلان عن الممتلكات

بعد اعلان الملك تصريحه التاريخي انه ليس صاحب تجارة ولا يملك، هل سيتبع ذلك تصريح من جميع المسؤولين عن ما يملكون ويكشفون جميع الملفات التي يعجز الناس عن الاجابة عنها وهي ان الشعب الذي ينام على ارض النفط بطنه خال من الاكل وينام في بيت مهدم وأيل للسقوط، ويكشف ومعرفة المسؤولين عن الفساد يأتي التساؤل الأهم والأبرز، وهو: هل سيتم محاسبة المسؤولين عن الانتهاكات؟ وهذا السؤال لا يمكن ان يجاب عليها في ظل عدم تغيير الوضع الفاسد حالياً فالتغيير الحاصل لا يمكن الاعتماد عليه، ويحتاج الى تغيير جذري في من يدير دفة امور البلاد وكشف المسؤولين عن الخطط السرية سارية المفعول، وبذلك ستتم المحاسبة، لا ان تتم في ظل عدم تغيير الوضع السائد حالياً، إذ أنّ الفاسدين هم الذين يديرون كل شيء وما زالوا في مواقعهم ذاتها. ولذلك اذا لم يتجرأ احد ويعلن ما اعلنه الملك فلا حاجة للمطالبة بان تجري الفئة المديرية للبلاد اي محاسبة فمن يحاسب من اذا اعلن المحقق التحقيق بالتصويت على اسمه، وقد

## الوفاق تقيم حفل تكريم لكوادرها في ثانياً الوسطى



أثنى نائب الأمين العام سماحة الشيخ حسين الديهي على وعي ودور كوادر الوفاق التي لو لم تكن كذلك لما حققت الجمعية ما حققته من فوز تلو آخر، وأكد سماحته على التمسك بالقيادة العلمائية التي تعتبر صمام الأمان لتيار الوفاق. جاء ذلك خلال حفل تكريم نظمه عضو كتلة الوفاق السيد عبد الله العالي وعضو المجلس البلدي عادل الستري بالدائرة الثانية بالوسطى ليلة الأحد الماضية تكريماً منه لأعضاء ومنتسبي الجمعية.